المحاضرة الخامسة

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

مقدمة:

لقد انطلقت الثورة التحريرية في آخر ليلة من ليالي شهر أكتوبر سنة 1954، في وقت كان الفرنسيون يحتفلون بعيد القدسين والجزائريون ينتظرون المولد النبوي الشريف.وإن رمزية هذه المقاربة تظهر الأمر وكأنه كان يعبر عن إرهاص على انبعاث ومولد الأمة الجزائرية السيدة من جديد ونهاية عهد استعماري جائر ومظلم.

كان اندلا ع الثورة التحريرية بمثابة عاصفة في السماء الزرقاء الصافية بالنسبة للرأي العام الفرنسي في الجزائر وفي المتروبول، لكنه لم يكن مفاجأة للإدارة الاستعمارية في الجزائر التي كانت تتوقع حدوث حركة تمردية من قبل بعض النشطاء الجزائريين).

إن أهمية وخطورة الثورة التحريرية بالنسبة لبعض المؤرخين الفرنسيين تكمن في أنها من خلال "ثلاثين عملية عسكرية في ليلة 31 أكتوبر 1954 كانت كافية للتعبير عن مطلب سياسي"[1]، والإفصاح جهارا عن قضية شعب يرزح تحت الطغيان الفرنسي.

أسفرت أحداث صبيحة أول نوفمبر 1954 عن وضع جديد تميز ببدء مرحلة مواجهة شرسة بين ثوار امتلكوا العزيمة والإيمان رغم قلة ذات السيد والأنصار، وبين قوة استعمارية كانت تعد من بين قوى العا لم العسكرية والسياسية الكبرى التي تمتلك ترسانة وأرمادة متقدمة على امتداد النطاق الجغرافي الذي يتحدد من خلاله حيز الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية فيما وراء البحار.

لقد تبوأت العناصر الثورية النشيطة مراكز قيادة الثورة في المناطق الخمسة التي كانت تقسم التراب الوطني، فتزعم مصطفى بن بولعيد المنطقة الأولى في الأوراس، وديدوش مراد المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، بينما أسندت المنطقة الثالثة (بلاد القبائل) إلى كريم بلقاسم، والمنطقة الرابعة (العاصمة والوسط) إلى رابح بيطاط، وكُلف بن مهيدي بقيادة المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني) .إلى جانب ذلك تم تعيين محمد بوضياف منسقا وطنيا بين قادة مناطق الداخل والوفد الخارجي للثورة المتواجد بالقاهرة منذ فترة سابقة للانطلاقة وقد ضمّ في صفوفه أحمد بن بلة[2]، ومحمد بوضياف، وحسين أيت أحمد، ومحمد خيضر .

-مميزات النشاط الثوري في مرحلته الأولى(1954-1956):

إن أبرز ميزة تميز بها النشاط الثوري خلال المرحلة الأولى من الثورة (1954 - 1956) تمثل في كونه ظل وليدا للمبادرة الفردية لمجموعات الثوار والقيادات المحلية للمناطق، وكان خاضعا بصورة مباشرة وكبيرة للإمكانيات المادية لكل منطقة، ولمستوى التنظيم، وكذا لعبقرية القيادة بها.

إن هذا الطرح لا يجب أن يوضع في سياق تفسير وتيرة النشاط الثوري في فترة (1954-1956) بأنه كان ينبع من خلفية روجتها الكتابات الاستعمارية، والتي مفادها بأن العمل الثوري(التمردي) تمظهر في شكل قيادات ومجموعات قبائل وعصبيات منفصلة عن بعضها.

إن مثل هذه المسايرة في مثل هذه الطروحات كفيل بأن يعصف بالروح الوطنية والخلفية الأصيلة التي قامت من أجلها الثورة الجزائرية التي هي من أكثر الثورات المعاصرة أصالة في العالم، وقد يكون الوجه الأسلم لتفسير وشرح ميزات النشاط الثوري في مرحلته الأولى(1954-1956)، هو تناولها من ناحية أن ظروف العمل الثوري في بداياته، وانعدام التنسيق الداخلي بين القيادات، جعل الاتصالات نطاق منطقة بأخرى مجاورة لها الأمر الذي أدى إلى عزلة المناطق الداخلية، كما أن عدم تحديد العلاقات التنظيمية والقيادية، والمسؤوليات الثورية، إلى جانب دخول بعض المناطق (كالأولى مثلا) في أزمات داخلية في نهاية المطاف إلى بقاء العمل الثوري رهينة للمبادرة الفردية لكل منطقة على حدة على الرغم من كون فكرة التنسيق ظلّت مطلبا ملحّا بالنسبة لجميع القيادات في الداخل، وعلى المستوى الخارجي، وفي ظل هذه الظروف يمكن فهم جانب من الأهمية التاريخية التي ينطوي عليها مؤتمر الصومام الذي كان إيذانا ببداية مرحلة جديدة عرفها مسار الثورة التحريرية.

-جذور فكرة مؤتمر الصومام:(الدعوة والخلفيات):

لم تكن فكرة عقد اجتماع تنسيقي بين جميع قيادات الثورة التحريرية وليدة مبادرة فردية لأي قائد حتى وإن برزت عناصر قيادية في الثورة أثناء مؤتمر الصومام في الصورة بشكل أوحي بالدور الكبير الذي لعبه أمثال الشهداء : زيغود يوسف، عبان رمضان ، ومحمد العربي بن مهيدي.

إن فكرة الدعوة إلى لقاء يجمع شتات القيادة الثورية في الداخل، وفي الخارج تمت برمجتها قبل انطلاق الثورة في 25 أكتوبر 1954، حيث تقرر عقد اجتماع عام بعد اندلاع الثورة من أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر[3]، وفي هذا السياق يصبح مؤتمر الصومام استجابة لذلك البرنامج، ولو أنه تأخر بأكثر من 20 شهرا (كان يفترض عقد اجتماع في بداية 1955) .

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الصومام في سياقه التاريخي يمثل أكثر من مجرد اجتماع قيادات بهدف تنسيق العمل الثوري بين القيادات الداخلية والوفد الخارجي الذي يمثل الثورة التحريرية.

وقبل الخوض في تفاصيل وحيثيات المؤتمر يجدر بنا تناول الظروف العامة التي سبقت انعقاد المؤتمر لكي تتضح معالم الطريق نحو الصومام بصورة واضحة جلية، ولعل أهم العناصر التي يمكن أن تشكّل إضافة قيمة في هذه الدراسة تتعلق بتطور النشاط الثوري سياسيا، وعسكريا خلال الفترة الممتدة من شهر (نوفمبر 1954 إلى أوت 1956)، من جهة وبالردود الاستعمارية على ذلك في الجزائر، وفي المتروبول من جهة أخرى.

- الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى(مرحلة المبادرة الفردية) 1954-1956:

قبيل مؤتمر الصومام بأشهر قليلة كانت الثورة التحريرية على وشك إطفاء شمعتها الثانية في ظل معطيات داخلية ومستجدات إقليمية ودولية بالغة الأهمية.

لقد ترسخت فكرة الثورة عندما تحولت إلى واقع معاش في الجزائر، وعندما استطاعت أن تعلن عن مشروع ومطلب سياسي يتمثل في تحقيق الاستقلال عن طريق وضع حد لهيمنة كولونيالية تجاوزت القرن وربع القرن من الزمن، كما استطاعت ثورة التحرير أن تزج بالجماهير في أتون معركة السيادة لأول مرة بعد أقل من سنة على اندلاعها، وكان ذلك في الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، حيث شهدت الجزائر أول استعراض شعبي للتحدي في وجه الاستعمار الفرنسي في شكل التحام رائع مع الثورة، رغم جسامة التضحيات وخطورة المغامرة التي أقدم عليها الشهيد الرائد زيغود يوسف لفك الحصار على الثورة في عرينها الأول بالأوراس .

وإلى جانب العديد من المواجهات العسكرية الباهرة في الجرف، والونشريس، وجبال الظهرة، وجرجرة، تمكّنت الثورة التحريرية من تثبيت نفسها داخليا، بامتلاك تنظيمات محلية خاضعة لقيادات ذات تجربة نضالية تعود إلى سنوات المنظمة الخاصة أمثال بن مهيدي، وبن بولعيد، وديدوش مراد، وغيرهم، كما امتلكت الثورة وفدا سياسيا للتمثيل الدبلوماسي تشكّل من رواد مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومن قدماء المنظمة الخاصة ومناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أمثال أحمد بن بلة، وحسين أيت أحمد، ومحمد بوضياف، ومحمد خيذر،والأمين دباغين،وقد اتخذت هذه المجموعة من القاهرة مركزا للدعاية، للثورة التحريرية.وتجدر الإشارة إلى أن القاهرة كانت ملجأً لمناضلي التيار الثوري حتى قبيل اندلا ع الثورة في 1 نوفمبر 1954[4]، وسوف تصبح القاهرة نقطة انطلاق لحملات التأييد العربية للثورة الجزائرية على موجات إذاعة صوت العرب سنة 1956.وهذا الدعم الناصري للثورة سيدعم بصورة غير مباشرة صفوف المؤامرة : البريطانية الإسرائيلية إلى جانب الطرف الفرنسي، في العدوان الثلاثي على مصر خلال خريف 1956

لكن في مقابل ما حققته الثورة من مكاسب سياسية، وعسكرية خلال الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956، دفعت في نفس الفترة ثمنا باهضا تمثل في فقدان العديد من أوائل الذين أشعلوا جذورها في ليل الجزائر المظلم في غرة نوفمبر 1954، وفي هذا السياق أُستشهد باجي مختار في 8 نوفمبر 1954، ومصطفى بن بولعيد في 22 مارس 1956، وديدوش مراد في جانفي 1955، وغيرهم من قيادات المناطق، الأمر الذي أدخل المناطق الحدودية الشرقية والمنطقة الأولى في حالة توتر إثر شغور مواقع القيادة، وهو الأمر الذي سينعكس سلبا على وتيرة العمل الثوري وستبقى تأثيرات ذلك حتى فترات متأخرة من عمر الثورة التحريرية

إلى جانب هذا الوضع لازمت صفة التمرد (REBELLION) أو حرب العصابات (GUERILLA) الثورة التحريرية بسبب عدم وضوح هيكلة القيادة بها والمؤسسات الناطقة باسمها الأمر الذي يساعد على استمرار وضع الالتباس بالنسبة للأطراف الدولية على اختلاف مواقفها.

في تلك الأثناء تحركت عناصر ثورية نحو العمل في اتجاه عقد مؤتمر وعلى رأسها التي كانت متواجدة بالجزائر العاصمة أمثال : عبان رمضان، وعمر أوعمران، وأحمد لبجاوي، وقد استطاع عبان رمضان مساعدة أوعمران في منطقة العاصمة بمساعدة بعض الرفاق القيام بإتصالات مع محمد العربي بن مهيدي في القطاع الوهراني، وبن طوبال وزيغود يوسف في الشمال القسنطيني، وبكريم بلقاسم وعميروش في القبائل، وتم إشعار الوفد الخارجي

بالقاهرة بفكرة الاجتماع، لذلك غادر أحمد بن بلة القاهرة نحو مدريد لمتابعة ما سيجري في الصومام ، وبدأ بذلك العد التنازلي لعقد المؤتمر، وكانت منطقة إفري المطّلة على الصومام من ناحية السفوح الشرقية لجبال جرجرة على موعد مع التاريخ منذ منتصف شهر أوت 1956 .

-مواقف وردود الفعل الفرنسية من الثورة التحريرية(1954-1956):

انطلاقا من أبرز المسلّمات التي ارتكزت عليها السياسية الاستعمارية في الجزائر والمتمثلة في فكرة "الجزائر فرنسية" تميزت ردود الفعل الفرنسية بالتطرف والراديكالية تجاه المطالب الوطنية التي كانت تعبر عنها الثورة التحريرية، وفي هذا السياق لم تكن الثورة بالنسبة للاستعماريين سوى « عاصفة في سماء زرقاء صافية في بلد هادئ وجميل » ، وليست في جوهرها سوى "تمرد وأعمال شغب بتحريض خارجي، وهكذا فإن جملة ردود الفعل الفرنسية سارت في اتجاه التعاطي مع جبهة التحرير الوطني كفصيل أو تنظيم إرهابي بدل التعامل معه كممثل شرعي للشعب الجزائري الأهلي المغلوب على أمره لعقود طويلة من الزمن.

لقد كان هدف الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ سنة 1954 في ما يتعلق بالسياسة الجزائرية يتلخص في ضرورة القضاء على الثورة التحريرية بالأساليب القمعية والحرب النفسية وكثيرا ما ارتبط إخفاق الحكومات الفرنسية في المسألة الجزائرية بسقوطها وشغور قصر ماتينيون من جهازه التنفيذي.

إلى جانب الخطط السياسية لمختلف الحكومات المتعاقبة (حكومة غي مولي، منديس فرانس، ...) كمظهر أبرز موقف استعماري من الثورة التحريرية في تدعيم التواجد العسكري الفرنسي بصورة كبيرة جدا، إذ تشير إحصائيات فرنسية أن الحكومة العامة طلبت مضاعفة تعداد الجيش الفرنسي في الجزائر (كان تعداده 55 ألف جندي)، لكن الإليزي قرر رفع التعداد إلى 80 ألف في جانفي 1955 ليرتفع إلى أكثر من 150 ألف جندي بعد أحداث 20 أوت 1955، ويبلغ أكثر من 220 ألف في ربيع 1956 دون الإشارة إلى قوات الشرطة والدرك (كان تعدادهما مجتمعين 12 ألف سنة 1954) ،التي تضاعفت تعدادها عدة مرات خلال سنوات الثورة التحريرية، وفي مقابل هذه الأرمادة الفرنسية بلغ تعداد جيش التحرير الوطني في خريف 1955 (بعد عام واحد من الانطلاقة) حوالي 6000 مجاهد، وفي صيف 1957 (بعد عام من مؤتمر الصومام) حوالي 18000 مجاهد .

وقداستطاعت الثورة رغم الضغط الاستعماري المتواصل رفع وتيرة نشاطها بصورة مستمرة، حيث ارتفع عدد العمليات الثورية من 200 عملية في أفريل 1955 إلى 1000 عملية في ديسمبر 1955 وإلى 2624 عملية في مارس 1956 .

-مؤتمر الصومام(الأجواء وجدول الأعمال)14 - 20 أوت 1956 :

في بيت ريفي مكّون من غرفتين بقرية إيفري أوزلاقن،اجتمع نفر من أوائل مفجري الثورة التحريرية، وحول طاولة صغيرة، توسطها إبريق قهوة، تمت صياغة قرارات مصيرية في مسار الثورة الجزائرية، حيث خرج من مرحلة المبادرة

الفردية إلى مرحلة التنظيم.ولقد تمت الدعوة إلى هذا المؤتمر بعد تردد دام طويلا، بسبب ظروف فرضتها ردود الفعل الاستعمارية القمعية.

ترأس محمد العربي بن مهيدي الجلسة الأولى وحضر إلى جانبه عمر أوعمران ومساعده عبان رمضان (من منطقة الجزائر)، وكريم بلقاسم (القبائل)، وزيغود يوسف (عن الشمال القسنطيني)، ونائبه لخضر بن طوبال، كما تم تكليف عميروش أيت حمودة بضمان أمن المشاركين في المؤتمر لكونه عقد في المنطقة الثالثة.

ورغم إعلان بن مهيدي خلال الاجتماع الافتتاحي بأن الوفد الخارجي المكّون من بن بلة وأيت أحمد وخيضر قد أعطى موافقته على أرضية المؤتمر ، إلا أن غياب بقية الأطراف جعل المؤتمر من الناحية النظرية يفشل في تحقيق الإجماع الذي لم يشمل جميع القيادات، خاصة قيادات المنطقة الأولى (الأوراس) والمناطق الحدودية الشرقية (سوق أهراس).

كما أن محاولات القادة الحاضرين لسد الثغرات الناجمة عن غياب نظرائهم –كان على كل منطقة تلاوة تقرير عن الوضعية العامة بها– مثل تلك التي قام بها زيغود يوسف في أول جلسة للمؤتمر التي لم تكن كافية لإعطاء صورة واضحة عن الوضع في نطاق يتجاوز حدود المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) الخاضعة لقيادته بعد استشهاد ديدوش مراد .

–مشروع أرضية مؤتمر الصومام :

تمخض مؤتمر الصومام عن جملة من المقررات عُرفت بصورة عامة بأرضية مؤتمر الصومام التي اشتملت على:-

المبادئ التنظيمية العامة (سياسية – عسكرية)

– الهيكلة الثورية الجديدة : أ) المؤسسات الثورية

ب) القرارات التنظيمية

–الإجراءات العاجلة

–المبادئ التنظيمية العامة (السياسية – العسكرية) :

حاول مؤتمر الصومام، وضع مبادئ سياسية يتحدد من خلالها العمل الثوري بصورة واضحة المعالم ، وكانت أشهر هذه المبادئ، مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج ، إضافة إلى مبدأ القيادة الجماعية للثورة التحريرية، هذا المبدأ الأخير لم يكن جديدا وإنما يمثل استمرار للحل الذي انتهى إليه مفجروا الثورة وأعلنوا عنه من خلال بيان أول نوفمبر 1954.

ب–الهيكلة الثورية الجديدة :

أ) المؤسسات الثورية:

بعد وضع المبادئ العامة للعمل الثوري، انتقل واضعوا مقررات الصومام إلى الفصل بين السلطات بإحداث مؤسسات ثورية مختلفة الصلاحيات ومتكاملة في الغاية المحددة وهي الأداء الجيد في اتجاه دعم النشاط الثوري بمختلف أوجهه.

إن أشهر المؤسسات التي انبثقت عن أرضية مؤتمر الصومام وهي :

- **المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA** :الذي كان يشكل ما يمكن وصفه ببرلمان الثورة التحريرية، إذ كان أشبه ما يكون بالجهاز التشريعي حدد عدد أعضاءه بـ 34 عضوا (17 دائمون – و17 مؤقتون).
- **لجنة التنسيق والتنفيذ CCE**:وهي النواة أو الجهاز التنفيذي للثورة التحريرية، ومركز اتخاذ القرارات الحاسمة، وقد أوكلت عضويتها إلى العناصر الثورية البارزة، من قدماء مفجري الثورة المشهود لهم بالكفاءة السياسية والعسكرية، وستغدو هذه اللجنة المشكلة من 6 ثم من 9 أعضاء الناطق الرسمي والمؤسسة المسيطرة على إدارة العمل الثوري داخليا وخارجيا .

ج–القرارات التنظيمية:

إن أهم ميزة لمؤتمر الصومام بالنظر إلى قراراته التنظيمية التفصيلية تكمن في أنه لم يترك شاردة ولا واردة مرتبطة بضرورات العمل الثوري بمختلف جزئياته، إلا وتبيّن لها ضوابط تنظيمية، وفي هذا السياق قام المؤتمرون بإحداث انقلاب جذري، في التقسيم الإداري والسياسي والعسكري للثورة عندما أعيد تقسيم التراب الوطني إلى 6 ولايات هي :الأولى (الأوراس النمامشة) – الثانية (الشمال القسنطيني) – الثالثة (القبائل) – الرابعة (العاصمة ومحيطها) – الخامسة (القطاع الوهراني) – السادسة (الصحراء).

وتم تقسيم كل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى نواحي وكل ناحية إلى قسمات وهكذا تحدد النطاق الجغرافي وضبطت الحدود الإدارية (السياسية والعسكرية) لكل ولاية، ولم تتوقف قرارات المؤتمر عند هذا الحد بل تعدته إلى ضبط تراتبية القيادة الثورية وتحديد صلاحيات القادة داخل كل ولاية بمختلف مستويات القيادة داخلها، فقد كان يشرف على الولاية الثورية قائدان أحدهما سياسي والأخر عسكري، وكلاهما برتبة عقيد يليهما ضابط برتبة رائد مكلف بالاتصالات والأخبار.

أما المنطقة، وهي الوحدة الإدارية التي تلي الولاية مباشرة، فقد كان يشرف عليها ضابط برتبة نقيب، وتنخفض الرتب العسكرية بعد ذلك إلى أدناها في التشكيلات العسكرية الثورية التي حددها مؤتمر الصومام كذلك فقد تم تحويل جيش التحرير الوطني من مجموعات مسلحة (شبه عسكرية) إلى جيش نظامي يتكون من وحدات مختلفة تخضع إلى قيادات سياسية وعسكرية محددة الصلاحيات الثورية في إطار النطاق والوظيفة، إذ أصبح مشكلا من أفواج، وكتائب، وفرق، وفيالق، يحمل شارات الرتب العسكرية (استلهمت الرتب العسكرية من الفضاء العربي الإسلامي) .

إن ما يهم في هذا الجانب ليس استعراض جميع الجزئيات التي أحدثها مؤتمر الصومام،وإنما تحليل ومناقشة أبرز التغييرات التي طرأت على الهيكلة السياسية، والإدارية العامة للثورة الجزائرية (O.P.A).

د) الإجراءات العاجلة :

بعد استعراض تقارير المناطق الثورية التي شاركت في المؤتمر، والوقوف على وضعية المناطق التي تغيبت عن الحضور (المناطق الحدودية الشرقية)، (المنطقة الأولى)، (الصحراء)، (الوفد الخارجي)، انتقل المؤتمرون إلى محاولة الشروع في العمل الميداني لمعالجة التوترات والمعوقات التي كانت تواجه النشاط الثوري في تلك الأرجاء، فتم تكليف زيغود يوسف قائد الولاية الثانية بمهمة إعادة ترتيب الأوضاع على الحدود الشرقية خاصة بعدما ألحق المؤتمر منطقة سوق أهراس بالشمال القسنطيني، عندما اعتبر أن حالة شغور القيادة لا تزال قائمة هناك بعد استشهاد القائدين المحليين، باجي مختار، وجبار عمر، الأول في (نوفمبر 1954) والثاني في (مارس 1956).

كما تم تكليف العقيد عميروش بتسوية حالة التوتر والانشقاق الذي كانت تعيشه الولاية الأولى (الأوراس النمامشة) ، بعد استشهاد القائد الرمز مصطفى بن بوالعيد في مارس 1956 .

إلى جانب ذلك قام المؤتمر بتعيين منسقين للاتصال بالوفد الخارجي للثورة التحريرية من أجل إعلامه بالمستجدات التي أحدثها اجتماع الصومام خاصة بعدما انتقل أحمد بن بلة من القاهرة إلى مدريد للإطلاع على مجريات الأمور بالداخل.

7- نقد مشروع أرضية مؤتمر الصومام 1956 :

إن وضع مقررات الصومام في الميزان للوقوف على المثالب والمناقب بصورة موضوعية، يفرض على الدارس استعراض مختلف المواقف الداعمة والرافضة له، وتوضيح خلفيات كل منها.

وقبل الخوض في لجة هذا الموضوع يجدر بنا لتسليط الضوء على فكرة محورية لفهم الملابسات المتعددة التي تكتنف هذا الفصل المثير من فصول ثورة التحرير الكبرى، وأقصد هنا أن المواقف التي سأكتفي بالإشارة إليها سوف لن تتجاوز أطراف مثلث الثورة التحريرية آنذاك، في الداخل والخارج، دون الإنخراط في شراك محاولات أدلجة التاريخ الوطني أو حلبات التوظيف السياسي النخبوي للذاكرة الجماعية بغرض تحقيق مكاسب حزبية معينة لصالح اليمين أو اليسار .

ولكي تتضح معالم الصورة جيدا يمكن الإشارة إلى أن هذا الفصل سوف يجيب على تساؤلات من قبيل : من هم المؤيدون وماهي حججهم ؟ ومن هم الرافضون، وما هي خلفيات رفضهم ؟ ما الذي يمكن أن يُحسب للمؤتمر وما الذي يمكن أن يحسب عليه ؟ وما هو موقع مؤتمر الصومام كحدث تاريخي، خلال الثورة التحريرية في الذاكرة الجماعية الجزائرية ؟

أ- نقد المواقف المؤيدة للمؤتمر :

تتمثل الأطراف المؤيدة للمؤتمر في الأطراف المشاركة وهي قيادة منطقة العاصمة وعلى رأسها : عمر أوعمران، وعبان رمضان، وقيادة القطاع الوهراني وعلى رأسها رئيس المؤتمر محمد العربي بن مهيدي، وقيادة المنطقة الثالثة وعلى رأسها كريم بلقاسم وعميروش، أيت حمودة، وقيادة المنطقة الثانية وعلى رأسها زيغود يوسف، ولخضر بن طوبال.

ويمكن أن نذكر في عداد المؤيدين لمؤتمر الصومام من غير الحاضرين بعض العناصر السياسية النشيطة أمثال : محمد لبجاوي، وبن يوسف بن خدة، وسعد دحلب، إلى جانب مناضلي الفصائل الوطنية التي إنضمت إلى الثورة سنة 1956 من جمعية العلماء، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أمثال توفيق المدني، وأحمد فرنسيس، وأحمد بومنجل، وفرحات عباس.

ويتلخص طرح المؤيدين خاصة الذين ساهموا في صياغة مقرارات المؤتمر المصيرية، وعلى رأسهم عبان رمضان، وبن مهيدي، وزيغود، بأن المؤتمر لم يكن وليد فكرة شخصية أو مبادرة فردية وإنما فكرة قديمة تبناها مفجروا الثورة قبل الانطلاقة، وفي هذا السياق يرى المشاركون أمثال بن طوبال بأن الصومام يمثل استجابة منطقية لضرورة ملحة فرضت نفسها على صيرورة العمل الثوري الذي انطلق دون تنظيم وظل كذلك لمدة سنتين كما يذهب سعد دحلب إلى أن الصومام، وضع بناءا هرميا لمواقع المسؤولية والقيادة ووضع أيضا حدا للنشاط الكلاسيكي الذي كان عليه جيش التحرير الوطني.

وفي ما يتعلق بدعوى هيمنة السياسيين على المؤتمر، وعلى المؤسسات الثورية المنبثقة عنه (عبان، بن خدة، دحلب) في مقابل (بن مهيدي، كريم)، يذهب أنصار المؤتمر إلى القول بأن الثورة التحريرية كانت تعبر عن قضية سياسية أكثر من كونها في جوهرها مواجهة عسكرية مع قوة استعمارية كبرى.

ومن هذا المنطلق ومسايرة لهذا الطرح فإن أخطر قرارات مؤتمر الصومام المتمثل في مبدأ أولوية الداخل عن الخارج وأولوية السياسي على العسكري يتوافق بصورة كاملةمع الفلسفة السياسية التي تضمنها بيان أول نوفمبر نفسه التي اعتبرت أن الانتصار على الاستعمار الفرنسي لن يكون عن طريق الحسم العسكري، وإنما عن طريق اعتراف العدو بشرعية القضية الوطنية في الجزائر، أي الانتصار السياسي من حيث جوهره.

ويدحض المؤيدون فكرة كون المؤتمر كان يمثل انقلاب على الثورة لصالح طموحات شخصية، وبهدف إبعاد العناصر ذات السبق في إشعال فتيل الثورة لصالح عناصر حديثة عهد بالجهاد ضد الاستعمار، وحججهم في ذلك أن أبرز مبادئ الصومام يتمثل في المبدأ الأصيل الخاص بالقيادة الجماعية سواء في الجهاز التنفيذي (ل.ت.ت) (C.C.E) الخماسية أو في قيادة الولاية في آن واحد وهو ما يفند أن واضعي مقررات الصومام كانوا يسعون إلى تحقيق انفرادهم بالهيمنة على قيادة الثورة التحريرية.

ب–نقد المواقف المعارضة للمؤتمر :

ضمت صفوف المعارضين لمؤتمر الصومام وقراراته كل من أعضاء الوفد الخارجي الذين كانوا متواجدين بالقاهرة، وهم محمد بوضياف، وأحمد بن بلة، ومحمد خيضر، وحسين أيت أحمد، إلى جانب القيادة المحلية للمناطق الحدودية الشرقية (منطقة سوق أهراس)، وقيادة المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة).

فبالنسبة لموقف الوفد الخارجي من مؤتمر الصومام، ذهب أحمد بن بلة إلى حد اتهام عبان رمضان بالهيمنة المطلقة على المؤتمر، واستغلال انعدام الخبرة السياسية لدى العسكريين لتحقيق أهداف شخصية.

إن هذا الموقف يمكن أن يبدو موضوعيا ولو من الناحية الظاهرية لأن حجة الوفد الخارجي تظهر جلية بالنظر إلى تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) التي سيطر عليها ثلاث سياسيين هم : عبان رمضان، وبن يوسف بن خدة، وسعد دحلب، وليس ذلك فحسب كافيا لفهم الموقف وإنما من خلفية أن هؤلاء السياسيين لم يكونوا مؤسسيين لجبهة التحرير الوطني في 1 نوفمبر 1954، وإنما انظموا إلى الثورة في سنة 1955.

ولذلك فإن أعضاء الوفد الخارجي اعتبروا تلك الهيمنة على الجهاز التنفيذي للثورة عملية تجاوز لأحقيتهم في زعامة الكفاح من منطلق الشرعية التاريخية مقارنة بنظرائهم.

أما فيما يتعلق بمواقف كل من قادة المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) الذين دخلوا في دوامة التوترات عقب استشهاد كل من بوالعيد مصطفى ونائبه شيحاني بشير، إلى جانب قادة ما يعرف بالقاعدة الشرقية (المصطلح ظهر في أفريل 1957) على الحدود الشرقية (منطقة سوق أهراس) وعلى رأسهم عمارة بوقلاز ومحمد عواشرية فقد اعتبروا المؤتمر الذي عقد في وادي الصومام مجحفا في حقهم بفعل عدم تمثيليته لجميع القيادات الثورية، عندما تم تغييب وفد منطقة سوق أهراس وإبعاده عن حضور المؤتمر.

كما يعلل هؤلاء القادة موقفهم الرافض للاعتراف بأرضية المؤتمر بأنها بعيدة عن تحقيق الإجماع، ودون تلبية طموحاتهم في تشكيل إطار سياسي، وعسكري، وإداري ثوري متميز.

إن ما يمكن استنتاجه بعد استعراض هذه المواقف الرافضة لمؤتمر وأرضية الصومام مايلي :

1- المواقف الرافضة في أغلبها تنطلق من فكرة عدم تمثيلية المؤتمر بفعل غياب بعض الأطراف أو تغييبهم على حد السواء، وهذه المواقف لاتعبر بصورة واضحة على الموقف من محتوى أرضية الصومام (الميثاق)، فيما يتعلق بالتنظيمات السياسية الإدارية، وهيكلة الجيش والأجهزة المختلفة.

2- بعض المواقف الرافضة تتبنى فكرة تحميل، مؤتمر الصومام، وأرضيته نيات شخصية للإنفراد بزعامة الثورة دون التشكيك في جدوى ما جاء به في برنامج العمل السياسي الثوري بصورة عامة.

وهذا ما يحسب في ميزان إيجابيات أرضية المؤتمر ويحصر المواقف منه في خانة ما يمكن اعتباره صراع نخب سياسية وعسكرية في صفوف القيادات الثورية.

3- موقف المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) من المؤتمر لا يجد تبريرا تاريخيا يسانده انطلاقا من واقع تاريخي مؤكد يشير إلى أن هذه المنطقة لم يتم إبعادها، وإنما عرفت من تلقاء ذاتها وضعا تميز بالتوتر، وعدم الانسجام على مستوى القيادة إثر نيل بن بوالعيد للشهادة في ربيع 1956، وحتى في فترة غيابه (سجنه) قبل ذلك.

4- إن المواقف الرافضة للصومام والتي تذهب إلى اعتبار أرضية الصومام جاءت لتناقض مبادئ وردت في بيان أول نوفمبر 1954، تواترت في فترة لاحقة وجاءت في سياق تجاذب النخب وتوظيف الخلفيات الأيديولوجية في كثير من الأحيان لصالح حسابات شخصية أو نخبوية أبعد ما تكون عن خدمة النشاط الثوري من منظور شامل.

–مؤتمر الصومام في الميزان: ن أفضل موقع لفهم الوقائع التاريخية المثيرة للجدل، قد لا يكون بالضرورة محاصرتها أو حتى امتلاك ثروة ضخمة من الوثائق التاريخية، وإنما في رأي يكمن في إخضاع المعطيات التاريخية للنقد مهما بلغت من الأهمية والخطورة.

وعندما يتعلق الأمر بتاريخ ثورة أو شعب يتجاوز نطاق الدراسة والكتابة التاريخية الجادة والموضوعية مستوى الأشخاص والنخب لأن ذلك يرقى إلى إرث عظيم بالذاكرة الجماعية.

وفي هذا السياق، ما هي الإجابة الممكنة لهذا التساؤلات؟ ما هي قيمة مؤتمر الصومام وأرضيته في تاريخ الثورة التحريرية ؟ هل يكمن في خطورة القرارات التي جاء بها وفي فتح الباب على صراعات لم تكن ظاهرة من قبل ؟.

إن أي تصدي لمحاولة الإجابة عن هذه التساؤلات بصورة جازمة سيدفع لا محالة في الوقوع في فخ الانحياز أو عدمه لليمين أو اليسار بالمعنى المطلق.كما أن التحفظ الشديد يجعل دراسة مؤتمر الصومام بشكل عام أكثر شبها بالمواضيع الفلسفية منها بالمواضيع التاريخية ويوقع الدارس في مطبّة الاسترسال في التعميم وعُرضة للإجابة بقصر النظر التاريخي للأحداث.

إن أهم ما يمكن أن نخلص إليه في خاتمة هذه الدراسة النقدية والتحليلية، وفي تقييم مؤتمر الصومام بعيدا عن صراعات النخب السياسية والعسكرية، ومواقف التأييد أو الرفض لمؤتمر وأرضية الصومام التي غالبا ما تنطلق من خلفيات سياسية وإيديولوجية تبحث عن توظيف التاريخ بشكل يزيد في غموض الرؤية بالنسبة للباحثين ويعرض الذاكرة الجماعية (التاريخ الوطني) للتشويه خاصة عندما يتعلق الأمر بمرحلة مصيرية كالثورة التحريرية في تاريخنا المعاصر.

– الخاتمة:

يمكن القول أن الصومام حتى وإن فتح الباب على تجاذبات جديدة بين النخب القيادية للثورة في الداخل والخارج، استطاع حل مشكلات كثيرة عرفتها الثورة خلال مرحلة 1954 – 1956، كما أن المؤتمر من خلال أرضيته أسس لطور جديد عرفته الثورة التحريرية، تمثل ذلك الطور في إكسابها مؤسسات أشرفت على العمل الثوري بمختلف أوجهه.

وبصيغة أخرى يمكن أن نعزي أهمية مؤتمر الصومام التاريخية في برنامج العمل السياسي الذي زود الثورة به فتحولت بعد صائفة 1956 من ثورة في مظهر حرب عصابات إلى ثورة تعتمد على حرب نظامية، وليس ذلك فحسب بل وتمتلك ذراعا سياسيا، سرعان ما تحول إلى حكومة ثورية معترف بها.

وخلاصة لكل هذا يمكن القول أن الصومام لم يحقق الإجماع بالنظر إلى مبادئه العامة التي خضعت للتأويل وأثارت الجدل والتوتر وإنما حقق الإجماع في قراراته التنظيمية والعملية فأدى بذلك وظيفة المؤتمر الثوري على أكمل وجه خلال ملحمة الثورة التحريرية الكبرى.

قائمة المصادر والمراجع (البيبلوغرافيا)

1) البيبلوغرافيا باللغة العربية :

- البجاوي (محمد)، **حقائق عن الثورة الجزائرية**، بدون دار ومكان النشر، 1971، ص 295.

- الديب (فتحي)، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 727.

- أزغيدي (محمد لحسن)، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 – 1962)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص 286.

- المتحف الوطني للمجاهد، **وثائق مؤتمر الصومام، 20 أوت 1956**، الجزائر، 1996، ص 78.

- بن العقون (عبد الرحمن)، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات** معاصر (1947 – 1954)، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- بوعزيز (يحي)، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996، ص 629.

- بومالي (أحسن)، **استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954 – 1956)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 391.

- بوالطمين (جودي الأخضر)، **لمحات من ثورة التحرير**، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص 302.

- حربي (محمد)، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، سلسلة صاد، الجزائر، 1994، ص 199.

- حربي (محمد)، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954 – 1962)**، ترجمة كميل قيصرداغر، الطبعة الأولى، الناشران : مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص 361.

- سعد (فايزة)، **سنوات الدم، تجربة الثورة الجزائرية**، مكتبة روز اليوسف، القاهرة جانفي1989، ص 294.

- عباس (محمد)، **ثوار عظماء (حديث الإثنين)**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 285.

- قنان (جمال)، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998، ص 431.

- قنان (جمال)، **دراسات في المقاومة والاستعمار**، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999، ص

- قليل (عمار)، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 1، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص 431.

2) البيبلوغرافيا باللغة الأجنبية :

- AGERO (VHARLES ROBERT)**, LA GUERRE DALGERIE ET LES LGERIENS (1954 - 1962)**, ARMAND COLIN, PARIS, 1997, P 340.

- COURRIER (YVES)**; LA GUERRE DALGERIE, LES FILS DE LA OUSSAINT,** FAYARD, PARIS, 1968, P

- COURRIER (YVES), **LA GUERRE DALGERIE EN IMAGES,** FAYARD, FRANCE, 1972, P 278.

- BERGOT (ERWIN), **LES DOSSIER ROUGES SERVICES SECRET** CONTRE **F.L.N**, ED : BERNARD GROSSET. PARIS, 1990, P 320.

- DUCHENIN (JACQUE), **HISTOIRE DU F.L.N,** ED, TABLE ROND, PARIS.

- HARBI (MOHAMED)**, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE,** ED, COMPLEXE, BRURELLES, 1984, P 209

- LE MIRE (HENRI), **HISTOIRE MILITAIRE DE LA GUERRE DALGERIE**, ALBIN MICHEL. PARIS, 1982,.

- MAHSAS (AHMED), **LE MOUVEMENT REVOLUTIONNAIRE EN ALGERIE**, LHRMATTAN, PARIS, 1979,

- TRIPIER (PHILIPPE), **LAUTOPSIE DE LA GUERRE DALGERIE**, ED, FRANCE EMPIRE, PARIS, 1972,